مقاربة تقويمية للتراث النحوي العربي في ضوء الدرس اللساني

❑ د. إدريس حمروش *

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تعريف الباحث العربي في اللسانيات والدراسات اللغوية الحديثة بالنظرية اللغوية العربية، وما يبذله علماؤها وباحثوها من جهود ذات قيمة علمية يمكنها أن تفيد الدرس اللغوي العربي وترقيته كمادة للأطروحات الحديثة، أو بعبارة أخرى، الدراسة تقدم قراءة تقويمية للتراث العربي وتبحث في جوانبه الإيجابية باعتمادها على انتقاء الآراء والنظريات التي أثبتها النحاة العرب الأولون.

تقدم المدرسة الخليلية اجتهادًا علميا في قراءة تقويمية للتراث النحوي العربي معتمدة في مادة دراستها على ما تركه الخليل بن أحمد وسيبويه، ومن جاء بعدهما من النحاة الذين اعتمدوا في أعمالهم على الكتاب. إضافة إلى ما كتبه بعض العباقرة ممن اقتفوا طريقتهم كالسهيلي وعبد القاهر الجرجاني والرضي الاستربادي وغيرهم.

وقد مست النظرية الخليلية الحديثة بالتحليل والتقويم ما ذكر من الأقوال العلمية للخليل في كتاب سيبويه ما يفوق (٦٠٠) قول وتحليل.

وقد كانت قراءة الخليليين المحدثين لما ابتدأه الخليل وسيبويه بعد التمحيص لما تركوه من الأقوال والتحليلات الموضوعية، انتقاء لآراء النحاة الأولين وخاصة الخليل بن أحمد، وفي الوقت نفسه مشاركة ومساهمة البحث اللساني في أحدث صوره، وخاصة البحث المتعلق بتقنيات اللغة.

❖ المدرسة العليا للأساتذة ـ قسنطينة ـ الجزائر.

وذلك ما يُنجزه باحثون يوكل لهم مهمة النظر في أغراض النحاة الأولين المبدعين لمفاهيم سابقة لأوانها، مع اطلاع الباحث على ما جاءت به اللسانيات الحديثة بجميع مذاهبها دون الاقتصار على نظرية واحدة. وأن يكون له علم بكل ما وجهه اللسانيون الغربيون أنفسهم من انتقادات لمختلف هذه النظريات.

و يجب التخلص من الأحكام المسبقة إزاء التراث العلمي العربي وإزاء كل قديم، وألاّ يسقط على هذا التراث مفاهيم اللسانيات.

وإنّما الذي يجب أن يقوم به هو أن يتسلح بمنهجية البحث العلمي الحديث ومفاهيم المعرفة الحديثة، حتّى يتمكن من تتبع كل السياقات التي وردت فيها الكلمة التي يجهل غرض مستعمليها في نص معين، والاعتماد على ذلك وعدم الاكتفاء بما جاء عند الشراح.

وكان اعتماد الخليل بن أحمد وتلميذه سيبويه على القياس والتعليل في بسط القواعد والأحكام النحوية يقدم فهما يتحقق اطراده حسب الحاج صالح إذ تتوافق أفراد هذه المجموعات في البنية[١]، وهذا تكافؤ إجرائي في المجرى أو البنية بين العناصر لأكثر من مجموعة، واطراد الباب هو في الحقيقة توافق أفراد هذه المجموعات في البنية لا في الصفات الخارجة عن البنية[٢]، وهذه ما تقتضيه اللغة فهي كلها مجارٍ وبُنى كما صرح سيبويه وليست فقط صفات مميزة ونظاما من التقابلات كما يزعم البنيويون، وهذه ميزة القياس النحوي الأصيل المختلف عن قياس الفقهاء.لأن قياس النحاة هو عبارة عن ردّ الشيء إلى نظيره[٣]، أو كما يعرفه ابن الأنباري بقوله: «هو عبارة عن تقدير فرع بحكم الأصل. وقيل: إلحاق الفرع بالأصل بجامع أو حمل فرع على أصل لعلة»[٤].

فالقياس عند النحاة هو قياس مجموعة على مجموعة فيظهر التكافؤ بين المجموعتين في البنية، أمّا البنيوية فهي تكتفي بالكشف عن عناصر اللغة وتحديد هويّتها بصفاتها المميزة لها من جميع العناصر الأخرى، وهذا لا يكتفي به النحاة العرب، لأنهم يحملون الشيء على الشيء بجامع بينهما.

كما أن البنيوية تنزع منزع الفلسفة في نظرة تأملية محضة، تعتمد القياس الأرسطي باندراج شيء في شيء، أي يندرج الحدّ الأوسط في الحد الأول وتندرج فيه النتيجة، فهو قائم على مفهوم الاشتمال أو الاندراج، هذا الحمل الاندراجي الفلسفي يميل إلى الفكر التأملي أكثر من الميل إلى التفكير الاجرائي المبني على التجربة والحصر والتحليل الرياضي.

---

[١] النظرية الخليلية الحديثة: د/ عبد الرحمن الحاج صالح، ص ٦

[٢] المرجع نفسه، ص ٦

[٣] التعريفات: عبد القاهر الجرجاني، ت: البدراوي، ص١٩.

[٤] لمع الأدلة: ابن الأنباري، ت: سعيد الأفغاني، ص ٩٣.

وقد أكّد الحاج صالح غيرَ مرة أصالة النحو العربي، ودحض ما يزعم به القائلون من أنّ الخليل تلقف فكرة القياس في النحو العربي من ترجمات التراث اليوناني، وأنّه نتيجة من نتائجه، ويستندون في زعمهم هذا على ما ترجمه ابن المقفع أو ابنه محمد لكتاب «العبارة» لأرسطو، وخاصة أن الخليل كان صديقا لابن المقفع، وثبت أنه اطلّع على الكتاب المترجم، ممّا زاد في شكّهم أن يكون الخليل قد استفاد منه في القياس والتعليل، لكن الذهاب في هذا الاتجاه ليس من البساطة إثباته، ولاسيما إذا التزمنا التحري والتدقيق كما يقول الحاج صالح فإن «ثبوت المشابهة بين الأصول النحوية العربية لأصول علمية أو فلسفة أجنبية، لا يكون إلاّ بوجود مشابهة عميقة عريقة بين المنهاجين، إذ قد تكون المشابهة السطحية أو التي تظهر كأنها أصلية من محض الاتفاق، فكثيرا ما تتوارد الأفكار إذا كانت المعاني مما تشترك فيها جميع العقول»[١].

فالنحاة الأوائل بنوا أصولهم ومفاهيمهم على اعتبارات لغوية خالصة ناظرين إلى الغرض من علم النحو، وأنّهم لم يكادوا يتطرقون إلى الحدود، وإنما كان تصنيفهم لأنواع الكلم بالنظر إلى خصائصها اللغوية، وخاصة أنّ هذا بيّنٌ في كتاب سيبويه حتى إذا تطرق بعض النحاة إلى حد بعض الأشياء، كان همّهم أن يحدوها بالنظر إلى خصائصها اللغوية أيضا، غير آبهين إلى طرائق أصحاب الحدود[٢].

كما يذهب الحاج صالح إلى أنّ قسمة التراكيب غير القسمة الأفلاطونية الأرسطية، فالكلام في العربية: اسم وفعل وحرف وهو غير ما عليه الأرسطية التي تجعله في سبعة أقسام، فمنطق الخليل أقرب منطق إلى ما وضعه الرياضيون في زماننا هذا في أحدث صوره.

أمّا ما يتوهم من تأثر النحاة بنوعين من الفلسفة الأولى هي علم الكلام والثانية الفلسفة اليونانية وخاصة المنطق الأرسطي، فهذا خلط فظيع بين المفاهيم اللغوية الأصيلة وبين مفاهيم المتكلمين والفلاسفة، وقد يكون ساعد على ذلك ترجمة المصطلحات اليونانية بمصطلحات النحو.

ولا ننسى أن مفهوم القياس كمفهوم منطقي رياضي ظهر إلى الوجود في زمان الخليل، وهذا الذي سمي الآن قياسا وقع فيه تخليط إذ يلتبس في أذهان الناس أن القياس هذا لأرسطو، وهو على غير ما يظنون.

كما تداخلت مفاهيم النحو والفقه وعلم الكلام، واختلط هذا بهذا ،كالأصل والفرع الفقهيين، فالأصل في النحو معانٍ لا يوجد مثلها في غيره من العلوم الإسلامية مثل المذكر والمفرد والمكبر أو المشتق منه أو المسموع المطرد. كما أن علل النحاة كانت للتدليل على أحكامهم النحوية، ويتبين هذا من موقف سيبويه بقوله: «وليس ممّا يضطرون إليه إلاّ وهم يحاولون به وجها»[٣].

---

[١] النحو العربي ومنطق أرسطو: د/ عبد الرحمن الحاج صالح، ص ٧٦.

[٢] القياس في النحو: منى إلياس، ص ١٣٠ .

[٣] الكتاب: سيبويه، ت: عبد السلام هارون، ٣١١/١ .

فعلل النحاة بعيدة عمّا لحق علل الفقه وغيره، فعلل النحو تقبلها النفس على البديهة وهو ما تفتقده علل الفقه، كما قال ابن جني: «ولست تجد شيئا ممّا علل به القوم وجوه الإعراب، إلاّ والنفس تقبله والحس منطوٍ على الاعتراف به، ألا ترى أن عوارض ما يوجد في هذه اللغة شيء سبق وقت الشرع، وفزع إلى التحاكم فيه إلى بديهة الطبع، فجميع علل النحو إذن مواطئة للطباع، وعلل الفقه لا تنقاد جميعها هذا الانقياد فهذا فرق»[1]، فعللهم تعبدية توقيفية أمّا علل النحو فتدرك بالحس وهي أداة لإثبات الأحكام النحوية وجريانها.

المعيارية والوصفية بين النحو والبنوية:

تفتخر البنوية بالمنهج الوصفي وتعتبره المذهب الوحيد الذي يستحق أن يوصف بأنه علمي، لأنه يتجنب الحكم على العبارات بأنها صواب أو خطأ لموافقتها أو لمخالفتها لمعيار ما، كما يقدم تعليلاته للظواهر اللغوية، فهو يرتكز على القواعد العلمية المبنية على الفرضية والملاحظة والاستنتاج، بالإضافة لما يتحلى به الباحث من الموضوعية التي توجب تجنب الحكم على المعطيات إلاّ بما فيها لا بما يعجبه فيها، أو ما يعجب فئة من المجتمع.

وهذا ما دفع بعضهم إلى رمي النحو التقليدي الأوربي بأنه لا يكون إلاّ معيارياً لأن أصحابه يقولون: هذا حسن وذاك قبيح.

لكن كل هذا لا يصدق على النحو العربي وذلك للأسباب الآتية، منها أنّ اللغة العربية ظاهرة من الظواهر التي تخص سلوك الناطقين بها، فلا يمكن أن تهدر في البحث بدعوى أن الحكم بالصواب والخطأ من اللغوي تحكم محض، فأين اللغة التي يقول عنها أصحابها كلهم إنّ الصواب والخطأ يسببان ثقلا عليهم، وأية لغة في الدنيا يخطئ الناطق بها عرضا في عبارة معينة فلا يقوّمه أحد من أصحابها ؟

فكيف يمكن أن نكتفي بالصواب لجانب واحد من اللغة، وهو وحداتها وكيفية تقابلها بعضها إزاء بعض كما يفعله الوصفيون ونترك كيفية صياغتها في تحديد الضوابط، ولماذا نهدر الوصف للضوابط التي تجعل بعض العبارات صحيحة وعبارات أخرى غير صحيحة ؟

فقد وقع خلط كما يقول الحاج صالح بين الحكم الذاتي الذي يمكن أن يصدر من الباحث وبين الحكم الصادر من الناطقين باللغة أنفسهم.

---

[1] الخصائص: ابن جني، ت: علي النجّار، ٥١/١ .

ثمّ إن ما اعتمده البنيويون في دراسة اللغة في ذاتها من حيث هي هي، ولا يلتفت إلى ما كانت قبل أن تصير عليه، هو ذاته المطبّق من النحاة العرب، فقد كانوا يسمعون عن العرب الخلص الموثوق بعربيتهم الذين سلمت فصاحتهم من شوائب التحضر وآفاته وغير المخالطين لغيرهم، وهم سكان البوادي من نجد وكنانة وتهامة وقيس وتميم وأسد... إلخ، أي دراسة اللغة في حالة سكونية مغلقة على طريقة الوصفيين.

إذ يروى أن الكسائي سأل الخليل بن أحمد وقد بهره كثرة ما يحفظ «من أين أخذت علمك هذا ؟ فأجابه: من بوادي الحجاز ونجد وتهامة»[١].

كما رحل الكسائي إلى البوادي ومعه خمس عشرة قنينة حبر، وكتب ما سمع من أفواههم ودوّنه في صحفه، حتى أنفد كلّ ما حمله من حبر، فكانت هذه الشواهد المطردة والجارية في القياس والاستعمال، هي مدار القواعد النحوية، حتى إذا شذَّ عن قواعدهم من أقوال بعض العرب شيء فهم لا يلتفتون إليه، والحكم بتخطئته ليس ذاتيا من الباحث، وإنما لمخالفته غالب الناطقين باللغة وشائع المتحدثين بها كما يقول السيوطي «اعلم أن اللغوي شأنه أن ينقل ما نطقت به العرب ولا يتعداه»[٢].

أمّا الحديث عن هدر الكثير مما هو موجود، فظاهره صواب، لكن المسألة ليست في تفضيل وجه من الأداء على آخر، فهذا لم يحصل أبدًا عند العلماء الذين شافهوا فصحاء العرب فقد كان سيبويه يقول: «استحسن من هذا ما استحسنت العرب وأجزه كما أجازته»[٣].

قال الخليل: «كل شيء من ذلك عدلته العرب تركته على ما عدلته عليه، وما جاء تاما لم تحدث فيه شيئا فهو القياس»[٤].

أمّا من يريدون وصف النحو العربي بالمعيارية، لأنه كان يفضل لهجة على أخرى بدعوى الفصحى، أي إنهم يكونون قد حصروا اللغة في هذا المعيار، وأهدروا ما لم يُسْتَحْسنْ وهذا يجنبهم الموضوعية.

فالنحاة العرب الأولون قد عملوا بالسماع، ودوّنوا كلام العرب المتسم بالاطراد والشمول، وقد اتسمت جهودهم بمقياسين هما: المشاهدة والاستقراء وكذا الصياغة العقلية، وذلك لأن اللغة هي نظام من الأدلة المسموعة بالإضافة إلى قوانين وأصول يعمل بها كل من يتكلم بها دون شعور.

---

(١) إنباه الرواة على أنباه النحاة: القفطي، ت: أبي الفضل إبراهيم، ٢٥٨/٢ .

(٢) المزهر في علوم اللغة وأنواعها: السيوطي، ت: أبي الفضل إبراهيم، ٥٩/١ .

(٣) الكتاب: سيبويه، المرجع السايق، ٦٩/٢ .

(٤) المرجع السابق، ٣٣٥/٣ .

وهكذا كل من النحاة واللغويين درسوا اللغة في ذاتها ولذاتها دراسة آنية لا تعاقبية (سنكرونية لا ديكرونية) ـ فكلاهما يتناول اللغة بالتحليل إلى أجزائها الصغرى والكبرى، وكلاهما يبحث عن كيفية تركيبها بعضها ببعض.

وإن الوهم الذي لحق بالباحثين المحدثين مردُّه إلى ما اختص به الدرس اللغوي عند الغربيين وتطبيقهم «المنهج التاريخي – المقارن»، قصد متابعة التحولات والمراحل التي مرت بها اللغات بدءا باللغة اللاتينية الأم إلى اللغات المتفرعة عنها، بالإضافة إلى ما شاهدته هذه اللغات الحديثة من تطور داخلي جعل هذه العوامل تجعل اللغة الواحدة تفقد صلتها مادة وتركيبا بسابقتها، فأوقع المنهج التاريخي المقارن في عقم، وعدم الإحاطة بمكونات الدرس اللغوي الحديث، فجعلهم يتبنون المنهج الوصفي الآني، ليخلص الدرس اللغوي من المقارنات والبحث عن أوجه الاتفاق والاختلاف.

لكن هذا لا يصدق على اللغة العربية التي حافظت على مادتها وألفاظها الأولى، ما لم يتسن للغة أخرى، فوصف النحاة القدامى للغة العربية ولنظامها وتراكيبها يلتقي مع طريقة البنيويين الوصفين الذين يعتمدون على المشاهدة والمسموع بالفعل وجعله مادة البحث والمنطلق لكل تحليل.

أمّا وصف بعض اللهجات والتراكيب (هذا جيد وذاك ردئ) فإنّما يخص الخروج عن القياس أو الغالب والشائع من كلام العرب، وهم لا يعتبرونه لحنا أو خروجا مطلقا عن العربية، فقد روي أنّ أبا عمرو بن العلاء سأله بعض معاصريه «أخبرني عمّا وضعت ممّا سميته عربية، أيدخل فيها كلام العرب كلّه؟ فقال: لا، فقال له: كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة ؟ قال أعمل على الأكثر، وأسمي ما خالفني لغات»[1]. فكل ما أجري على غير وجهه أو وضع في غير موضعه ولم يستعمل أصلا أو استعمله القليل من النّاس وتركته عامة العرب الموثوق بعربيتهم، لا يعد تجنيّاً من النحاة وتعسف في طرح لمادة لغوية، وإنما هو يحفظ ولا يقاس عليه أو يقاس على مثله، فالعرب على درجة من الفصاحة لا يطعن في قول لها أو أثر.

فالسليقة العربية هي الأساس في الاختيار بين الشواهد اللغوية، وإن كان يوجد بعض الفروق والاختلافات بين هذه اللهجات، ولكن لا يرد لها احتجاج ما دام يجري على ألسنة العرب، ولذلك عقد ابن جني بابا اسماه «باب شجاعة العربية» وقال: «ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب»[2] بل أقر النحاة أن قول الأعرابي حجة يعمل به في مثله.

---

(١) طبقات النحويين واللغويين: أبو بكر الزبيدي، ت: أبي الفضل إبراهيم، ص ٣٩ .

(٢) الخصائص: ابن جني، المرجع السابق، ١١/١ .

فالمعيار اللغوي عند النحاة القدامى على سوء استعماله ورفضه وردّه أحيانا، فقد ضبط اللغة العربية وجمعها في إطار منسق، وجنّبها الفوضى والاضطراب كما حدّ من تشعب العربية خاصة.

ولكن قد تكون هذه المعايير والأنماط اللغوية ألحقت بالعربية شيئا من التعقيد والتداخل نتيجة لسوء تطبيقها أو تجريدها من روح اللغة والجري وراء الحدود والمنطق، وحسب النحاة العرب عبارة رددوها في ذلك هي «لو قالت العرب: اضرب أيٌّ أفضلُ لقلته ولم يكن بدّ من متابعتهم». «فهذا أقوى من أن أحدث شيئا لم تتكلم به العرب».

فالنحو العربي كما هو واضح قد وُضِع على أسس معرفية مغايرة لأسس اللسانيات البنوية، وخصوصًا في المبادئ العقلية التي بنيت عليها تحليلاته.

مفهوم اللهجة :

يعتقد أن كلمة «لغة» في قولهم «لغة تميم» و«لغة أهل الحجاز» و«لغة هذيل، لا تعني الاستقلالية، إنّما تدل عند سيبويه على اللهجة، لأن سيبويه يريد بهذا اللفظ، الاستعمال اللغوي الخاص بجزء أو عنصر واحد من اللسان لا يسمع من جميع العرب أو أكثرهم، مثل قوله: «وذلك لغة جميع العرب إلاّ أهل الحجاز«وإنها لغة كثيرة من العرب» وإمّا عن جماعة معينة، وذلك كلغة هذيل في جمع المعتل العين من «فُعْلة»، وإعمال أهل الحجاز «ما» وعدم الهمز عندهم فهذه كلها كيفيات الأداء، وكلها جزئية، ولا تدل كلمة "لغة" فيها أبدًا على لهجة بأكملها، والدليل على ذلك قول الكتّاب «ذيت فيها. فيها ثلاث لغات...». وأمّا «معديكرب » ففيه لغات وقد روي بيت امرئ القيس :

تَنَورتُها مِنْ أَذْرُعَاتٍ وأهلُها بيثرب أَدْنَى دَارَها نَظَرٌ عالي

بالأوجه الثلاثة في (أدرعاتٍ) الكسر مع التنوين عند أكثر النحاة والفتح بلا تنوين لأنه ممنوع من الصرف والكسر بلا تنوين.

أي فيه عدة كيفيات في استعمال العرب لها ولا يمكن أن تقوم كلمة لهجة مقامها، فهذه اختلافات في كيفيات خاصة بجزء من اللسان.

فاللهجة قد تتميز ببعض الخصائص ـ تقل أو تكثر ـ التي ترجع إلى بنية الكلمات ونسجها أو معاني بعض الكلمات ودلالتها يقول فندريس: «إنّنا نجد فرقاً ذا بال بين قرية وأخرى ـ حتى يمكننا أن نميّز لهجة كل قريةٍ منها بوصف مخالف لغيرها من حيث الصوتيات، ومن حيث النحو، ومن حيث المفردات»[1].

---

[1] اللغة: فندريس، تر: عبد الرحمن الدواخلي، ص ٣١٠ .

فاللغة الواردة عند سيبويه إنما يقصد بها اللهجة، ووهم بعض الباحثين وألحقوا أحكامًا خاطئة ساعدت على تبني فكرة المستشرفين التي تجعل من الفصحى اللغة المشتركة الأدبية المتميزة عن لغات العرب، والتي هي عندهم لهجات مغايرة في الاستعمال للغة المشتركة. فالقرآن الكريم نزل بلغات ولهجات العرب فتخيّر من الألفاظ والتراكيب والأساليب العربية التي هي أقدر على التعبير عن المقام. فنزل القرآن الكريم بلغة أزد وبلغة بني الحارث وهي لغات توصف بالشذوذ، في مثل: **(وَأَسَرُّواْ النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ)** والآية **(إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ)** وغيرها من الآيات والقراءات المختلفة.

مفهوم العامل :

يعد «العامل» من القضايا التي سعت إلى إلغائها النظريات البنيوية ومن قبلها اللسانيات التاريخية من البحث اللغوي لأنها بحسبهم نمط معياري يعيق الدراسات اللغوية، الى أن جاء تشوْمسكي الذي أرجع للعامل قيمته ودوره، لا كمجرد قاعدة تفرض معيارًا من المعايير. بل كنمط يكتسبه الطفل بإنشائه إياه شيئا فشيئا من استماعه ومساهمته لكلام محيطه[1]، فهو نوع من الاستنباط الإنشائي وليس بمجرد تذكر للذاكرة، فنظرية العامل والمعمول في النحو العربي هي قوام النحو وأساسه الذي بني عليه، فأبدع فيها الخليل وأصحابه، فكانت مدار البحوث والدراسات اللغوية سواء من المؤيدين لنظرية العامل الذين رأوا فيها وبما تقدمه للدرس النحوي من عظيم الفائدة والأهمية التي تعطي قواعد النحو الصبغة العلمية واللازمة، أم من المعارضين الذين جعلوا من نظرية العامل والمعمول أداة لتعسف النحاة وتعقيد قواعدهم وأحكامهم، ومن ثمَّ أدى إلى عسرة أحكامه وابتعاده عن السليقة العربية.

لكن يبقى «العامل» هو الفكرة الجوهرية التي تأسس عليها النحو العربي، وأعطى مفهومه البعد الدينامي الذي يبنى عليه المستوى التركيبي للغة، فبفضله يمكن صياغة أنظمة اللغة العربية ضمن علاقات رياضية أكثر تجريدا تقبل بها المعالجة الحاسوبية في الإعلام الآلي. مما يؤهل قواعد اللغة العربية لتكون مادة علمية يقبل عليها الباحثون والعلماء من غير أهلها.

فنظرية العامل والمعمول في النحو العربي يمكن من خلالها أن نبسط كيفيات لتراكيب معقدة تتداخل فيها العناصر اللغوية.

ففكرة العامل والمعمول في النحو العربي يحقق القصد منها التعبير عن العلاقات بين أجزاء التراكيب، والوقوف على أسرارها في أوضاع مختلفة. فالفاعل ليس له مكان معين في مدرج الكلام، بل هو موضع في داخل المثال الواحد فليست «اللفظة» الوحدة الصغرى التي يتركب منها مستوى التراكيب (Niveau Syntaxique).

---

[1] النظرية الخليلية: د/ عبد الرحمن الحاج صالح، المرجع السابق، ص ٢٦ .

ولهذا المستوى وحدات أخرى من جنس آخر أكثر تجريدا، وهاهنا أيضا ينطلق النحاة من العمليات الحملية أو الإجرائية، يحملون مثلا أقل الكلام عما هو أكثر من لفظة باتخاذ أبسطه وتحويله بالزيادة، مع ابقاء النواة، كما فعلوا باللفظة للبحث عن العناصر المتكافئة (من بعض الوجوه)، فلاحظوا أن الزوائد على اليمين تغيّر اللفظ والمعنى، بل تؤثر وتتحكم في بقية التركيب كالتأثير في أواخر الكلم (الإعراب) فتحصلوا بذلك على مثال تحويلي يتكون أيضا من أعمدة وسطور (مثل المصفوفة التركيبية الآتية):

موضع المعمول الثاني	موضع المعمول الأول	موضع العامل
قائمٌ	زيدٌ	∅
قائم	زيدًا	إنّ
قائمًا	زيدٌ	كان
قائمًا	زيدًا	حسبت
قائمًا	زيدًا	اعلمت خالدًا

هذه التحويلات الحملية بالزيادة على النواة (أقل الكلام) المبتدأ والخبر تكشف عن العناصر المتكافئة داخل المصفوفة.

- فالعمود الأيمن يدخل عنصرًا قد يكون كلمة أو لفظة بل تركيبا وله تأثير على بقية التركيب، وسمّي ذلك «عاملا».

- كما لاحظوا أن العنصر الموجود في العمود الثاني لا يمكن بحال أن يقدم فهو عند سيبويه المعمول الأول (م١)، ويكون إذن مع عامله زوجا مرتبا (Couple Ordonné).

- المعمول الثاني (م٢)، فقد يتقدم على كل العناصر، اللّهم إلا في حالة جمود العامل مثل (إن)، وفقاً للأصل والفرع.

- قد يخلو موضع العامل من العناصر الملفوظة (∅)، وهو الذي يسميه النحاة بالابتداء أو التجرد، وهو عدم التبعية التركيبية، وليس معناه بداية الجملة كما يعتقد بعضهم.

- كما حملوا التراكيب التي تتكون من لفظة فعلية (غير ناسخة) على هذا المثال، واكتشفوا عند تطبيق هذه المجموعة على الأولى أن الفعل (غير الناسخ) هو بمنزلة هذه العوامل لأنه يؤثر في التركيب.

- إن المعمول الثاني في هذه الحالة هو المفعول به، وأثبتوا أيضا أن موضع م١ و م٢ يمكن أيضا أن تحتلهما كلمة واحدة أو لفظة بل تركيب وذلك مثل :

خيرٌ لكم	موا	∅
زيدًا	تُ	رأيْ
ـك	ـت	رأيْ

فيتبين بهذا أن العناصر التركيبية هي عناصر خاصة مجردة، كما أن هناك عناصر أخرى تدخل وتخرج» (علاقتها بغيرها علاقة واصل) على هذه النواة التركيبية وهي زوائد مخصصة كالمفاعيل الأخرى والحال وغيرها (رمزه: خ)، ويمكن أن نمثل للعلاقات القائمة بين هذه الوحدات التركيبية بهذه الصيغة :

[(ع ← م١) ± م٢ ±خ[1]]

فكما نرى فليس هذا المستوى ناتجا عن قسمة تركيبية لما تحته، ثم ينطلق النحاة من جديد من هذه الصيغ الأصلية للنظر في ظاهرة التداخل Emboîtement أو Enchâssement ويسمّونه بالتكرار أو الإطالة Récursivité، وقد أظهروا في ذلك براعة كبيرة جدا، ونكتفي بمثال واحد

يخص تداخل [(ع ← م١) م٢] في نفسها واندراجها في موضع م وفي موضع خ أيضا.

فعلاقة العامل مع معموله هي علاقة التلازم، وهي العلاقة التي جعلت سيبويه يؤكد على أن تكون كلمة (قومك)في جملة مثل: (ضربوني وضربتهم قومك) على إعمال الفعل الأول في (قومك)، بل الجملة غير صحيحة عند سيبويه «فلابد للأول من ضمير الفاعل لئلا يخلو وإنما قولك: (ضربت وضربني قومك) فلم تجعل في الأول الهاء والميم، لأن الفعل قد يكون بغير مفعول ولا يكون بغير فاعل».

فالمعنى عند النحاة ليس مفهوماً تحكيمياً، بل هو مجرد تصور ذهني تأملي، ودليل ذلك أنه يتوقف عند بيت امرئ القيس:

فَلَـــو أنَّ مـــا أســـعَى لأدنَـــى مَعيـــشةٍ كَفَانـــي ولم أطلـــب قلـــيلٌ مـــن المَـــال

فإنما رفع لأنه لم يجعل القليل مطلوبا، وإنَّما كان المطلوب عنده الملك وجعل القليل كافيا ولو لم يرد ذلك ونصب فسد المعنى[2].

---

[1] ع = العامل، والسهم ← يدل تقديم العامل على معموله الأوّل وهما يكوّنانه، بما يسمى في الرياضيات بالزوج المرتب م١ = المعمول الأول، م٢ = المعمول الثاني، خ = المخصص = الترتيب الواجب، والقوسان يجمعان المرتب، أما المعقوفتان فالوحدة التركيبية الصغرى .

[2] الكتاب: سيبويه، المرجع السابق، ٧٩/١ .

فكان عملهم يخضع في توسعه ومجاراته في تجوزه وتقديره لتكون هذه القواعد معينا في فهم النص العربي وتذوق أساليبه.

ويظهر دور العامل من خلال العمليات التحويلية التي أقرها اللسانيون المحدثون إذْ عمموا مفهوم التحويل التقديري، وجعلوا لكل لفظ ظاهر بنية عميقة ذات دلالة، فهو عندهم لا يعرف إلاّ نوعًا واحدًا من التحويل وهو الذي يربط بين ما يسمّونه بالبنية العميقة والبنية السطحية، أمّا نظيره في النظرية العربية هو التحويل التقديري، فكل كلام يحتمل أكثر من معنى، فقدروا لكل معنى لفظاً، فجاءت أبواب الاتساع والإيجاز والاختصار والإضمار والحذف، أي إن النحاة العرب لم يكتفوا بالتحويل التقديري بل عمموا التحويل غير التقديري وأجروه على التحويل بأجمعه أو بعبارة أخرى جعلوا النظام اللغوي كله أصولا وفروعا، وهنا يكمن الفرق الأساسي بين النحو التوليدي النمطي والنحو العربي.

هذه المفاهيم وغيرها التي استخرجها الأستاذ الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح من النظرية اللغوية العربية القديمة، لكي يمكن استغلالها في النظرية الخليلية الحديثة.

وصياغة النحو العربي صياغة رياضية تأخذ الشكل الخوارزمي، ومن ثم يمكن استعمالها على الحاسب الالكتروني.

المصادر والمراجع :

- إنباه الرواة على أنباء النحاة، تحقيق أبي الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، ١٩٥٠.
- التعريفات. عبد القاهر الجرجاني، تحقيق البدراوي، ط دار المعارف، مصر.
- الخصائص. ابن جني، تحقيق علي النّجار، دار الهدى، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان.
- طبقات النحويين واللغويين. أبو بكر الزبيدي، تحقيق أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر.
- القياس في النحو. منى إلياس، طبعة دار الفكر، ١٩٨٥.
- الكتاب. سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، ط١، دار الجيل، بيروت.
- اللغة. فندريس، ترجمة عبد الرحمن الدواخلي، لجنة البيان العربي، ١٩٥٠.
- لمع الأدلة. تحقيق سعيد الأفغاني، ط١، الجامعة السورية، ١٩٥٧.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها. السيوطي، تحقيق أبي الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
- النحو العربي والبنيوية: اختلافهما النظري والمنهجي. مجلة الأدب والعلوم الإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر، ٢٠٠٢.
- النحو العربي ومنطق أرسطو. د/ عبد الرحمن الحاج صالح، بحث ألقاه بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، ١٩٧٢.
- النظرية الخليلية الحديثة. مفاهيمها الأساسية، مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية، د. عبد الرحمن الحاج صالح. العدد الرابع، ٢٠٠٢.

❑❑